



طبع بمعرفة محمد حسين اسدوف مقيم  
تميز خان شور من بلاد الدغستان

سنة خمس وعشرين وثلاثمائة و الف



ووجه كفاية فمن قال بوجود  
معرفة مجادلات الفرق على الكفاية يقول  
بهذا لان هذا الفن يعرف بكيفية المجادلة  
والقول القاطع كونه فرض كفاية اذ كثر الحاجة اليه  
والقول القاطع من النظر او من النظر او من النظر او من النظر  
او المصنف الحركات والاولاد مع ترتيب امور معلومة  
للتأدي الى الجهر والاولاد مع ترتيب امور معلومة  
ولا يخفى ما سبق الى هذه الممانعة في غير ما قد  
من الظهور في حصول ظهور الحق اومن الاظهار  
وهو الظاهر الموافق لما اشهر فانهم اذ يد  
التي اعم من ان يكون في يده كونه يد  
خصه وان يكون وحده اومع كونه يد  
على المناظرة التي يظهر الحق اومن الاظهار  
والتي يقصد فيها غلط الخصم مع ظهور  
التي مطلقا وهو اعتزال عن الجدل  
فان مدافعة لا سكتان الخصم لان كلا  
من المجادلين يريد حفظ مقال واحد  
عقال خصمه سواء كان عقلا او  
باطلا  
وهو ما فرغ من تأييد للضمير الرفوع  
او بدل او عطف بيان له واما الجواب  
من الموصول او منصوب على الملاح وعلى  
جميع التقادير في لغة السبع

# بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله ونحمده وصلاة وسلام على رسوله يقول المبائس الفقير  
تبرك باسمه اسأله ان يكرمك في الفقر اقتباس من قوله تعالى والطمعوا البائس الفقير ونحوه  
محمد المذنب وساجد في زاده اكرمه الله سبحانه بالفلح والسعادة  
المرغوبة في اي المسمى زاده اي النجاة عن الشدائد واليزان في زاده اي الفقه والصلب والديون  
هذه رسالة في فن المناظرة علمها لك يا ولد ولا مثالك المبتدئين  
مقول القول اي في تعليمها اي الفقه والصلب والديون  
بارك الله تعالى فيك ولبن ابراهيم غيرك وهذا الفن فن  
اي جعل اسمك اي غيرك اي غيرك  
لا شك في استحباب تحصيله وانما الشك في وجوبه كفاية والمناظرة  
في العرف هي المدافعة ليظهر الحق اعني دفع السائل قول المعلن  
اي دليل  
ودفع المعلن قول السائل وفي المناظرة فن يعرف فيه صحيح  
اي عند حصوله  
الدفع وفاسده اعلم انه اذا قلت شيئا فذا اما تعريف  
اي انك تكلمت بشيء كالمحاورين انما طلق الانسان  
على معنى العلم واخافه من قبل يوم الاحد فاسم الفن هو المناظرة وبالجملة ان المناظرة تطلق في العرف  
على معنى من احد ما صفة المناظرين والآخر العالم بالخصوص في المعرفة ههنا

ولا يخفى ما سبق الى هذه الممانعة في غير ما قد  
من الظهور في حصول ظهور الحق اومن الاظهار  
وهو الظاهر الموافق لما اشهر فانهم اذ يد  
التي اعم من ان يكون في يده كونه يد  
خصه وان يكون وحده اومع كونه يد  
على المناظرة التي يظهر الحق اومن الاظهار  
والتي يقصد فيها غلط الخصم مع ظهور  
التي مطلقا وهو اعتزال عن الجدل  
فان مدافعة لا سكتان الخصم لان كلا  
من المجادلين يريد حفظ مقال واحد  
عقال خصمه سواء كان عقلا او  
باطلا  
وهو ما فرغ من تأييد للضمير الرفوع  
او بدل او عطف بيان له واما الجواب  
من الموصول او منصوب على الملاح وعلى  
جميع التقادير في لغة السبع

اذا قلت شيئا اي لفظا اي لفظا  
اوقات قولك لفظا قد انما تعريف  
اي او انشاء على ان يكون في وقت اخر مالا  
والملهلة في قوة الجزئية او لفظا في وقت اخر مالا  
شلا لا يرتفعنا اذا اسور كلاما اي لفظا في وقت اخر مالا  
لفظا اذا كان يكون اذا اسور كلاما اي لفظا في وقت اخر مالا  
على ان يكون اذا اسور كلاما اي لفظا في وقت اخر مالا  
آمال واسم اعلم  
وهو الناصب نفسه لبيان الحكم فيشمل المنفع الثالثة  
والدليل والمسمى لبيان الحكم فيشمل المنفع الثالثة  
والمناظرة كل لا يفي منه وبالنظر الى الكلام كالمست  
والمناظرة كل لا يفي منه وبالنظر الى الكلام كالمست  
باعتبار التحقيق لا باعتبار الجدل  
جلال الدين



وأعلم ان الحد والمحدود مترادفان عند بعض اللغاة  
 لأنهما يدلان على مفهوم واحد وان كان ذلك على واحد على  
 اجمال لا تفصيلا ولا لانه صدق كل واحد على الآخر  
 ماصداق عليه الاضاح والمفهوم لان مفهوم الاول هو  
 مفهوم الثاني ومفهوم الثاني هو مفهوم الاول  
 فانه قال في اصول الفقه الحد والمحدود غير مترادفين على الاصح

ومعناه ان يبطله ان قلنا  
 هذا المعنى غير جامع لعدم شموله  
 ابطاله لعدم شموله ان قلنا  
 وسبب ان يبطله ان قلنا  
 الواقع والمقصود هنا ذكر الصواب  
 المشهور

غير جامع لافراد المعنى رفع  
 للايجاب الكلي وكذا غير مانع عن  
 اغيار

وهذا الغايص ان كان التعريف اخص  
 او من وجه واحد او من وجهين  
 مبالغا فلا يصح اما اذا كان مطلقا  
 السند سند اخص الاستناد به فهذا  
 التعريف قد يمنع اعلم ان صاحب  
 فالقصر اما مجرد وهو موجود ايضا  
 على الاكثر الا ان كان على التمثيل او من  
 هذا البيان قاصر عبد الوهاب

واقطع ان يكون بالفاظ مفردة  
 فان لم توجد ذكر مركب بقصد تعيين  
 المعنى لا تفصيل كذا في شرح المواقف  
 شرح البحالة

أو تقسيم أو تصديق أو مركب ناقص أو مفرد أو إنشاء وأنت  
 كقولهم العدد اما زوج وافر من زيد كاتب ككلام زيد  
 في جميع هذه الصور اما ناقلا ولا وتشرع في بيان المناظرة على طريق  
 قول الغير

### (الباب الاول)

في التعريف للسائل ان ينقضه ومعناه ان يبطله بعدم جمعه  
 او بعدم منعه او باستلزامه الحال وسبب الاول كون التعريف  
 اخص مطلقا كتعريف الانسان بالزنجي وسبب الثاني كونه اعم  
 مطلقا كتعريفه بالحيوان وقد يجمع الاول والثاني وذلك اذا كان  
 التعريف اعم من وجه كتعريفه بالابيض كتعريفه بالحجر وتقريرها  
 ان هذا التعريف غير جامع لافراد المعرف وغير مانع عن اغيار  
 وكل تعريف هذا شأنه ففاسد فلصاحب التعريف ان يمنع  
 الكبرى مستندا بان التعريف لفظي وبيان صحة هذا المنع ان  
 التعريف قسمان لفظي وحقيقي والاول يعين معنى اللفظ بلفظ آخر

هذا الاسم فلا يتحقق حصر القسم  
 في الذهن يقال للتعريف الاسم تعريفا حقيقيا  
 يراد به يحصل صورة مخزونة او غير حاصلة  
 ما به يعين معنى ولا يخفى ما فيه من المسامحة والراد  
 الحرف



كثيرون في القنفذ بالاسد وهو تعريف  
بالمرادف والاسد واضح الدلالة على الحيوان  
المفترس بالنسبة الى السامع بخلاف القنفذ  
فانه لفظ نادرا في الحيوان المفترس  
عبد الوهاب

المرادف فلا يكون جامعا فيصدق ينقض المنوع  
المطلق فلا يكون جامعا فيصدق ينقض المنوع  
وهو بعض تعريف هذا شأنه ليس بقا سدا  
فيصح المنوع اذ هما متلازمان منه عار

سعدان بنت فان سعدان ليس  
بمعرفة بنت بل نوع مخصوص  
منه كذا ثبت في دلالة منه على عناه  
وهو النوع المخصوص من البنت فانه  
التعريف في الجملة يقتضي بنت اي نوع  
من البنت على ان التورني في اي نوع  
للتعريف تام

الكعب يجوز فيه في الدام مع تكون  
العين وكسرها في يجوز كسر الدام  
مع تكون العين ايضا في الروضة  
اللبس الطرب وقال في تفسير القاموس  
اللبس صرف العبد عما لا يحسن  
ان يطلب واللبس طلب الفرج  
بما لا يحسن ان يطلب  
سبب

واضح الدلالة على ذلك المعنى بالنسبة الى السامع وهو طريق اهل  
اللغة ويجوز بالاعم والاختص والاول كقولهم سعدان بنت والثاني  
كقول القاموس لها هو اي لعب اقول اللقب نوع من اللهو  
والثاني يراد به التخصيص بذكر العام اولا والخاص ثانيا ..  
كقولك الانسان حيوان ناطق ويشترط فيه المساواة على  
مذهب المتأخرين فيبطل بعدم الجمع او عدم المنع والقدماء  
يجوز والتعريف بالاعم والاختص اما الاول ففي موضع  
يراد فيه بالتعريف تمييز المعرف عن بعض الاشياء لا يشتباهه  
كما اذا اشتبه المثلث بالدايرة عند السامع واريد تمييزه عنها  
فقط فيقال المثلث شكل مضلع واما الثاني ففي موضع يراد  
بالتعريف فيه بيان الافراد المشهورة والله اعلم فلصاحب  
التعريف منع الكبرى مستندا بان المراد تمييز المعرف عن بعض  
الاشياء او بيان افراد المشهورة فقطن فتح الله تعالى عليك

والحاصل ان التعريف بالاختص  
والاعم لا يجوز عند المتأخرين  
مطلقا اي في التعريف التام و  
الناقص وعند المتقدمين لا يجوز  
في التعريف التام واما في التعريف  
الناقص فبيان

مضلع وهو بيم المسدس والمثلث  
مثلا لكنه يخرج الدائرة وهو مضلع  
احاط به خط واحد متديروا المثلث  
سطح احاط به خطوط ثلاثة ويتسمى كل خط  
منها ضلعا  
للمعرف كتحريف الحيوان بما يحيط فانه يخرج منه  
عند المضغ فهذا تعريف غير مشهور واما بالتعريف  
بالتسامع والاختص من وجه وفي موضعين بين افراد المشهورة  
بيان المعرف بخاصة وعامة مدونة فانه يجب من  
غيره وتبين عن عظمته وعامة مدونة فانه يجب من  
له فلتنسى كثر من الفضلاء وعبد الوهاب  
عند الجهلاء



من كل من الصنفين الاول وهو ان هذا التعريف  
منع جميع افراد المعرف والثانية ان هذا  
التعريف يمنع عن اعيان المعرف

من ان المعرف غير صادق على مادة فلا يتبادر  
وهو على جميع الاثراد وهو القضية الاولى والتعريف  
صادق عليها وعلى جميع المواد وهو القضية  
الثانية

فان عرف اشار به الى تفصيل  
وهو ان صاحب التعريف ان  
منع صدق المعرف فتعريفه ان  
منع صدق المعرف لا يصدق عليه  
بما لا يمنع من صدق التعريف  
وان منع عدم صدق المعرف  
فتعريفه ان منع صدق المعرف  
عليه وان منع بطلان المعرف  
عكس المذكور وباطالة المعرف  
منع على المعرف بالتحديد  
او التعريف والجواب بالتعريف  
صرفها الى معنى غير متبادر  
عبد الوهاب

وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه  
لكنه من جهتين وهو ليس باحلال  
توقف كل من المتضادين على الآخر  
كالابوة والبنوة فان الابوة  
لا تقف على البنوة وهو ليس باحلال  
لما لا يقف على الابوة  
وبسبب هذا الدور دور المعنى وهو  
واجتماع التقضين وارتفاعها

وتدفع الدور لكن لا يكون محالا  
من المتضادين وبسبب دور المعنى  
وهو لا يوجب تقدم شيء على نفسه  
بل يوجد هو والاخر ايضا  
لا لب والابن

ولعل المراد بالتسلسل الفرع المحال للتسلسل  
الواقع في الامور الاعتبارية والحق ان معنى  
عدم استحالة التسلسل فيها عدم نفس التسلسل  
فمنها كما هو مذكور في اماكن شتى فراجع الكتب  
البيروني من الاستاد الحاج محمد القدوني

## فصل

في بيان منع الصفوى في التقرير السابق اعلم ان الصفوى فيه  
منع المحذور من جسم ناطق به بقوله وتقريرها  
تنحل الى قضيتين فاذا قلت انه غير جامع لغير فلا يفتى فكان ذلك قلت  
اي الانسان وهو القضية الاولى اي التعريف  
ان المعرف صادق عليه والتعريف غير صادق عليه واذا قلت  
اي التعريف وهذا النسخة الثانية  
انه غير مانع عن مادة فلا يفتى فكان ذلك قلت عكس المذكور فلصاحب  
وهو القضية الثانية  
التعريف ان يمنع كلاً من تنبأ القضيتين وسند ذلك المنع في المقام  
اي بيان  
تحرير المراد بالمعرف او التعريف فاعرف سهل الله تعالى عليك

## فصل

في تقرير الابطال بالثالث وهو ان هذا التعريف مستلزم للحدوث  
اي التعريف وهو النقص باستلزام المحال في هذا التعريف فاسد  
او التسلسل وهو محال وكل تعريف يستلزم المحال فهو فاسد و  
اي استحالة المحال  
لا مجال لمنع الكبرى هنا بل يمنع الاستلزام وسنده في الغالب  
كونه بدوياً جلياً اي سنده هذا المنع  
تحرير التعريف او يمنع الاستحالة مستنداً بان هذا الدور غير محال  
اي تبيينه اي تمييز القسم المحال من الدور والتسلسل  
او ان هذا التسلسل غير محال وبيان محالها عن عدم محالها في علم



قوله النفس يسكن النار والمراد من النار  
الحار الساري على الجمر وقد يطلق على الجمر  
والمراد هنا الأول دون الثاني  
منه

النفس جوهر غير مادي متعلق بالمادى الا  
انها لها هاتما بالقل في القلي بالصورة قد  
يسمى اسمه  
منه

النفس يسكن النار والروح وهو عند  
الكملين جسم لطيف سائر  
البدن حال فيه لا يتبدل ولا يتخلل  
ويغند الحماة جوهر مجزئ متعلق  
بالبدن تعلق التدبير والنفوس  
لذا قيل  
منه

واخفاؤه واخفاؤه مشهور حتى انهم  
قالوا انه ما استأثر به من رايهم  
مخوفه على الروح عن امره  
منه

نعم لو كان السامع علم بالالفاظ  
الوحشية يجوز الاستعمال  
قطعا كما في شرح التفسيرية  
منه

في دعوى البطلان وتذكير اسم  
اي دعوى باعتبار المذكور فلا يرد  
الاشارة بالاعتبار لا يعاقف  
عليه ان اسم التذكير والتأنيث  
المشار اليه في التوهاب  
منه

متعلق بالاستدلال وهو اعلم من  
ان يكون بعدم الجمع او بعدم  
او باستلزامه خصوص الفساد  
او بعدم كونه اجلي هذا معنى ناقض  
التعريف واما معنى فاشارة اليه بقوله  
وان الجواب  
منه

الكلام وكيف هذا الاجمال هنا واعلم انه قد ينقض التعريف  
بانه ليس اجلي من المعرف كتعريف النار بانه شيء يشبه النفس  
في اللطافة اقول والنفس اخفى من النار ومن شرائط صحة  
التعريف كونه اجلي من المعرف واما استعمال الالفاظ الغريبة  
وآراة المدلول الالتزام واستعمال اللفظ المشترك او المجاز  
بدون القرينة الواضحة المعينة للمراد فهو يذهب حسن التعريف  
لاصحته اذا كان المقصود اجلي من المعرف

(فصل) اي معنى قولهم ان ناقض التعريف مستدل به

اشتهر ان ناقض التعريف مستدل وموجهه مانع ومعناه ان  
الاعتراض على التعريف لا يكون الا بطريق دعوى بطلانيه و  
الاستدلال على ذلك الدعوى بما عرفت والجواب عن ذلك بمنع  
مقدمان ذلك الدليل وقد عرفت لكن هذا اذا لم يدع صاحب  
التعريف بان هذا التعريف حد او رسم فاذا ادعى انه حد

لانه اذا لم يدع ذلك لا يتصور كونه مستدلا وانما  
ناقضه هو المدعى المستدل كما هو واضح  
سعيد



اي في مقام ادعاء صاحب التعريف احدثه  
عبد الوهاب بن عبد الوهاب

لكن المنطقين قاعدتين يمكن التميز بها وهي انه اذا  
كان الشيء لا يكون عامداً يكون اقدمها ذاتاً جنساً  
لله وهي الماشي

اي فليصاحب التعريف الذي ادعى ان  
هذا التعريف حد عبد الوهاب

فكانه ادعى ان العام والخاص اللذين فيه من الذاتيات فيسمى  
العام جنساً والخاص فصلاً وادعى انه رسم فكانه ادعى ان احدهما  
او كليهما من العرضيات فيجوز الاعتراض بجمع كونها من الذاتيات  
ويمنع كون احدهما او كليهما من العرضيات ومورد المنع هذا الدعوى  
الضمنية فاعرف ودفع هذا انما يكون باثبات الذاتية او العرضية  
وهذا غسير لما قيل ان تميز الذاتي عن العرضي غسير واعلم ان  
كون الحد بمعنى التركيب عن الذاتيات انما هو عرف اهل الميزان  
ومن واقفهم واما في عرف اهل العربية فهو التعريف الجامع المانع  
سواء كان بالذاتيات او بالعرضيات فلن قال يحد بكذا ان يدفع  
المنع المذكور بان المراد يعرف اهل العربية \* ثم اعلم ان المنع  
الذي هو الاعتراض اينما وقع في هذه الرسالة فهو بمعنى طلب  
الدليل ويسمى نقضا تفصيليا ومناقضة وقد يستعمل في بعض الكتب  
بمعنى الدفع مطلقا سواء كان بطلب الدليل او الابطال او بالاستدلال

ثلاثة من المنع الذي في عدم  
المنع في التعريف وفي المنع الذي  
في منع التقسيم

شواهد كان في باب التعريف او في  
باب التقسيم او في باب التصديق  
او في الخاتمة عبد الوهاب

تفصيل السائل وتبيين المقدمة  
٢

لان مورد المنع مقدمة من مقدمات  
الدليل

وقد اذنت مجازا ايضا اذهنه الان  
كلها موضوعات في عرفهم لطلب  
الدليل

وهو مع النقض الاجمالي تحقيقا  
او تشبيها والمعارضة الحقيقية او تقديرية  
سواء كانت ذاتية او باقية لانها ان يكون  
بالقلب او بالمثل او بالدليل او بالاعتراض  
بالطريق المذموم او بالدليل او بالاعتراض  
بالطريق المستدل عليه او بالاعتراض  
بالطريق المعارضة



الظاهر انه ابتداء كلام او لا يمنع لمطرفة  
 ما سبق لان قدره ان المنع الذي هو الاعتراض  
 اينما وقع النقص وفساده غير ضفي اللهم الا ان  
 يعطف على قوله ان المنع لا يتقدر والله اعلم  
 عبد الوهاب

او تقسيم الوعارة  
 سواء كان ذلك الشيء مدعى او دليلا او ترفعا  
 سوا كان ذلك الشيء مدعى او دليلا او ترفعا

او ما في حكمه فيع النسب وبتداهة  
 العقل واما معناه الحقيقي فهو  
 ابطال الدليل بالتخلف او بغيره  
 الفساد وقيل ابطال الدليل او  
 التعريف بفساد ما

الكل ما لا يمنع نفس تصور مفهوم  
 ما يمنع وقوع الشركة فيه والجزء  
 ما يمنع نفس تصور مفهوم  
 ما يمنع وقوع الشركة فيه والجزء  
 ما يمنع وقوع الشركة فيه والجزء

التقسيم بتقسيم الكل الى  
 جزئين

اما تسمية مقسم فلكونه محل  
 القسمة واما تسمية مقسم فلكونه  
 فلو روي القسمة عليه والكل والكل  
 بينهما عموم من وجه لصدقها على  
 الانسان وصدق الكل بدونه  
 الكل البسيط وصدق الكل بدونه  
 عبد الوهاب  
 علي زيد

ثم ان طلب الدليل قد يخلو عن ذكر السند كان يقال لا نسلم ما ذكرته  
 او يقال هو ممنوع ولا يزاد على هذا القدر يستي هذا منعاً مجرداً وقد يذكر  
 معه سند وسيجي تفصيل السند في باب التصديق والمنع المجرى صحيح  
 لكن المنع مع السند اقوى منه والسند في عرفهم ما يذكر لتقوية المنع و  
 اينما وقع النقص بدون قيد التفصيلي فهو بمعنى ابطال شيء بدليل

(الباب الثاني)

في التقسيم وهو اما تقسيم الكل الى جزئياته واما تقسيم الكل الى اجزائه  
 والكل والكل يسمى مقسماً ومورد القسمة ويسمى الجزئيات والاجزاء  
 اقساماً ويسمى كل قسم بالنسبة الى القسم الاخر قسماً ويسمى القسم  
 الذي دخل في المقسم ولم يذكر في التقسيم واسطة بين الاقسام  
 وشرط صحة التقسيم الجمع والمنع ويسمى الاول المحصر ومعناه  
 ان لا يترك في التقسيم ذكر بعض ما دخل في المقسم ومعنى الثاني  
 ان لا يذكر في التقسيم ما لم يذكر في المقسم ومن شرائطه ايضاً تباين

عن ان التباين قسمان احدهما التباين في النوع وهذا  
 اعلم وهو ان تصادق الاقسام على شيء واحد وهذا لا يكون العقل  
 هو التباين في النوع والآخر التباين في الجنس وهذا لا يكون العقل  
 فان الملون اذا ضم الى الملون تباين في اللون  
 فان الملون اذا ضم الى الملون تباين في اللون  
 فان الملون اذا ضم الى الملون تباين في اللون



وهو قوة النفس بما تستعد للعلوم والادراك  
وهو القوة التي بها العلم بالضرورات  
وهو القوة التي بها العلم بالضرورات  
وهو القوة التي بها العلم بالضرورات

بأنه يجب ملاحظة الانقسام  
بأنه يجب ملاحظة الانقسام  
بأنه يجب ملاحظة الانقسام

بأنه يجب ملاحظة الانقسام  
بأنه يجب ملاحظة الانقسام  
بأنه يجب ملاحظة الانقسام

9

بأنه يجب ملاحظة الانقسام  
بأنه يجب ملاحظة الانقسام  
بأنه يجب ملاحظة الانقسام

بأنه يجب ملاحظة الانقسام  
بأنه يجب ملاحظة الانقسام  
بأنه يجب ملاحظة الانقسام

بأنه يجب ملاحظة الانقسام  
بأنه يجب ملاحظة الانقسام  
بأنه يجب ملاحظة الانقسام

### \* فصل \*

### الاقسام

في تقسيم الكل الى جزئيات ومعناه ضم قيود الى المقسم فقد يذكر المقسم  
في الاقسام صريحاً كقولك الانسان اما انسان ابيض واما انسان  
اسود وقد يدخل في مفهوم الاقسام كقولك الكلمة اما اسم او فعل  
او حرف وقد يحذف وهو مراد كقولك الانسان اما ابيض او اسود  
ثم ان هذا التقسيم اما عقلي واما استقرائي والاول ما لا يجوز  
العقل فيه قسماً آخر ويكون ذكر الاقسام فيه بالترديد بين الاثبات  
والنفي كقولك المعلوم اما موجود او لا والثاني ما يجوز العقل فيه  
قسماً آخر لكن ذكر فيه ما علم بالاستقراء كقولك العنصر اما ارض  
او ماء او هواء او نار والتقسيم الاستقرائي حقيقته ان لا يرد فيه  
بين النفي والاثبات لكن قد يذكر في صورة الحصر العقلي بالترديد  
كذلك فيكون بعض الاقسام مرسلات البتة ومعنى ارساله ان  
يكون مفهوم القسم اعم مما وجد بالاستقراء مما صدق عليه ومعنى

بأنه يجب ملاحظة الانقسام  
بأنه يجب ملاحظة الانقسام  
بأنه يجب ملاحظة الانقسام



ولا بد الدليل والتبيين اذ يجوز العقل ان يكون  
منهوع الفصح المرسل شيئاً آخر غير ما وجدوا الاستزاد  
كالنور والسماء  
عبد الرحاب

من المطالب التقسيم عقليا وهو الشرط الاول سواء كان  
المطالب التنفيذي صورة حقيقة وان كان من  
الشريف وصورة عند الحق حقيقة عند الحق  
ولعمل التغير عند الحق التناقض ان  
لا تنطبق الكلام على المذهبين  
والمعارضه ويجوز التخصيص  
بالنقض الا ان لا يرد له عليه  
ببانه

هذا العموم ان يجوز العقل صدق ذلك المفهوم على غير ما وجد كقولك  
 اى عموم القسم المرسل <sup>وهو لان غير مرسل</sup>  
 الغنصر اما ارض او لا والثاني اما ماء او لا والثالث اما هواء او لا  
 بل يجوز العقل ان يكون سماء ونورا <sup>او غيرهما</sup>  
 وهو النار والقسم الاخير مرسل اى لا ينحصر في النار بحسب العقل بل بحسب

الاستقراء      \* (فصل) \*

في الاعتراض على حصر التقسيم فإن كان عقلياً ينقضه السائل بوجود  
 قسم آخر يجوز العقل وإن كان استقرائياً ينقضه بوجود قسم آخر  
 متحقق في الواقع وقد يظن السائل التقسيم الاستقرائي المردود  
 بين النفي والإثبات تقسيماً عقلياً فيقول إنه باطل لتجوز العقل  
 قسماً آخر كما يقول في تقسيم العنصر كما ذكرنا أن القسم الأخير لا  
 ينحصر في النار إذ يجوز بحسب العقل أن ينقسم إلى النار وغيرها  
 فيجاب عنه بأن القسمة استقرائية والقسم الذي جوزه غير  
 متحقق في الواقع والتقسيم الاستقرائي لا يبطل الوجود قسم  
 آخر في الواقع فإذا بطلها السائل بعدم الحصر فقد يجب عنه

سواء كان متحقق الوجود أولا  
وسواء اطلبها الدليل اولاً وتقرره  
ان هذا التقسيم باطل لانه غير عام  
لمقارنته بمجواز قسم اخر للتقسيم ولكن  
١٠  
التقسيم القطعي الا انه لا  
يتحقق ابطال قسمية الدليل  
بمجرد

لا يبطل الا بكذا  
 بان هذا التقسيم  
 فالقسام يمنع  
 اهدما السائل  
 وكذلك التقسيم  
 ان هذا التقسيم  
 ولا يكون مجازا  
 وجوده من حيث  
 في الواقع

أي غيب موجود في نفس الامر وحاصل ان القسم في نفس الامر لا يدخل  
الذي يجوز العقل ولم يوجد الاستقراء وانما يدخل  
والذي يجوز العقل ولم يوجد الاستقراء وانما يدخل  
والذي يجوز العقل ولم يوجد الاستقراء وانما يدخل







والاقسام في اصل الفعل من غير قصد الى ان الفاعل  
 فعل بالآخر فاعل الآخر به صريحا وضحا عما  
 هو المشهور في باب الفاعلة قال الحق القطار في  
 في شرحه صريحا في ذلك لان وضع فاعل للنسبة  
 فاعل وفاعل وتعلق بغيره مع ان الفاعل في هذا  
 الى الفاعل وتعلق بغيره مع ان الفاعل في هذا  
 ذلك وتعلق الى تعلق له وحاصل التقسيم فيه تصادق  
 من غير قصد الى تعلق له وحاصل التقسيم فيه تصادق  
 التقسيم فاسد وكل ما هو شاذ كذلك فهو فاسد  
 هذا التقسيم فاسد بعد الكواهب به

## والزنجي (فصل)

قد ينقض التقسيم بان فيه تصادق الاقسام اي صدقها على شيء  
 واحد وذلك اذا كان بين الاقسام كلها وبعضها عموم من وجه كما  
 اذا قلنا الحيوان اما انسان واما ابيض لانها يصدقان على الانسان  
 الابيض قال في شرح المطالع المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام  
 اقول يغني عن التمايز التباين لكن التصادق انما يبطل به التقسيم الحقيقي  
 وهو جعل المقسم شيئا متميزة في الواقع ولا يضر في التقسيم الاعتباري  
 وهو تقسيم الكل الى مفاهيم متباينة متميزة في العقل وان كانت  
 متصادقة في الواقع كنقسام الكل الى اقسامه الخمسة مع انها متصادقة  
 في الملون كما بينه الفناي فقد يعترض على التقسيم بانه باطل لتصادق  
 الاقسام فيه فيجاب عنه بانه تقسيم اعتباري يكفي فيه تمايز الاقسام بحسب  
 المفهوم ولا يضره التصادق اقول فالشيء الواحد باعتبار اتصافه  
 بمفهوم متخالفه يعتبر شيئا متعددا فيدخل في الاقسام المتعددة فاعرفوا

ورق حاشية التوحيد ان الكلمات  
 الخمس متصادقة في الحساس  
 فانه جلي بالنسبة الى الحساس  
 والبصير وتوهم بالنسبة الى هذه  
 الحساس وداد بالنسبة الى هذه  
 بالنسبة الى الحواس وقصا  
 بالنسبة الى الحواس وعرض عام  
 سيقدر

١٢

تت قال بكون شيء واحد  
 جنسا ونوعا وفصلا وخاصة  
 وعرضا عاما كالملون جنس للاسود  
 ونوع للكيف وقصا وعرض عام  
 وخاصة للجسم باده  
 لا يجوز ان انتهى

ث اعتباري بظن كون حقيقيا  
 اي على تقسيم الكل الى اقسامه  
 بقية الجوانب والى اقسامه  
 فالانقسام اقتصار على المشهور  
 عبد الوهاب به

اي تصادق الاقسام كلا او بعضها على شيء واحد  
 معطوف على قوله يكفي فيه ويكون بالجمع كما هو عليه ان  
 للنقسام الملون شيئا واحدا بالذات فكيف دفعه بقوله اقول  
 لكل من الاقسام الخمسة دفعه عبد الوهاب به



أي الجمع لا جزاء المقسم بان يذكر في الاقسام ما يمكن الاتصاف به  
اذ لا يراه لم يحصل ما هيته  
أي ان لا يذكر في الاقسام ما يمكن ان يكون منه  
اذ لا يراه لم يحصل ما هيته  
أي ان لا يذكر في الاقسام ما يمكن ان يكون منه  
اذ لا يراه لم يحصل ما هيته

أي ان لا يذكر في الاقسام ما يمكن ان يكون منه  
اذ لا يراه لم يحصل ما هيته  
أي ان لا يذكر في الاقسام ما يمكن ان يكون منه  
اذ لا يراه لم يحصل ما هيته

وكولا ان هذا وان سقوط هيته لزدكم بيانا هذاكم الله تعالى

أي وان تحذف هذا البحث في

(فصل)

في تقسيم الكل الى اجزائه وهو تحصيل ماهية المقسم بذكر اجزائه فليس  
فيه ضم قيود الى المقسم وشرطه الحصر وثبائين الاقسام ودخول كل  
قسم في المقسم كتقسيم المجمعون الى غسل وشونيد واستخراج الاعتراض عليه

(فصل)

ودفعه

اعلم ان معنى تحرير المراد ارادة معنى غير ظاهر من اللفظ ك ارادة الخ  
من العام بقرينة المقابلة لكن لا تنص ارادة المجاز بدون العلاقة المقترنة  
عن ارادة الحقيقة فلا يجب اذا كان المحرمان علان المانع يكفيه الجواز  
والقرينة المانعة انما تشترط للقطع بالمعنى المجازي لا لتجويزه

(الباب الثالث)

حقيقة او كمال

في التصديق وما في معناه من المركبات الناقصة اعلم ان التصديق

أي ان لا يذكر في الاقسام ما يمكن ان يكون منه  
اذ لا يراه لم يحصل ما هيته  
أي ان لا يذكر في الاقسام ما يمكن ان يكون منه  
اذ لا يراه لم يحصل ما هيته

أي ان لا يذكر في الاقسام ما يمكن ان يكون منه  
اذ لا يراه لم يحصل ما هيته  
أي ان لا يذكر في الاقسام ما يمكن ان يكون منه  
اذ لا يراه لم يحصل ما هيته

أي ان لا يذكر في الاقسام ما يمكن ان يكون منه  
اذ لا يراه لم يحصل ما هيته  
أي ان لا يذكر في الاقسام ما يمكن ان يكون منه  
اذ لا يراه لم يحصل ما هيته

أي ان لا يذكر في الاقسام ما يمكن ان يكون منه  
اذ لا يراه لم يحصل ما هيته  
أي ان لا يذكر في الاقسام ما يمكن ان يكون منه  
اذ لا يراه لم يحصل ما هيته



لا حقيقة ولا حكايا بان يكون يدعيها خفا او غلوا  
ليس معلومين بالعلم المناسب للطلب ولا  
مسلمين حقيقة

اي هو حجاز اذا المنع في اصطلاحهم طلب الدليل  
سعيد  
على مقدمة الدليل

اي منع مقدمة معينة من مقدمات الدليل  
قد علم لان اسلم الطريق ولا غار عن  
بجاء الدليل والنصب ولا غار عن  
طبعه ولا غار عن مقدم على الكلي  
اذا المعلن يجب ادخاله اظهر الصواب  
منه السائل يجب عليه اثبات ما  
يظهر حقيقة مدعاه بخلاف الاخرين  
فليتأمل

وهو طلب الدليل على المقدمة  
المعينة  
وهي اقامة الدليل على خلاف

ما اقام الدليل عليه الخصم  
فتح جواب

على ابطال الدليل بالتخلف  
وهو افساد آخر فتح جواب

او بفساد آخر فتح جواب  
بأن المدعي وقوله حجاز اية بان يتسلسل  
بجمع يكون حقيقة المقدمة من مقدمات  
الذي يكون حقيقة المقدمة من مقدمات  
الدليل الى المدعي الا ان  
اي هو حجاز بالتفصيل الا ان  
اي بصفة المنع ومشتقاته حجاز  
واما بلفظ آخر فلا نسلم تحقيقه  
سعيد

اذا قال له احدى قال له الدعوى والمدعى وقائله المعلن لان من حقه  
التعليل عليه فان لم يكن مقرونا بدليل ولم يكن يدعيها جليا فللسائل  
ان يمنعها ومعناه طلب الدليل عليه وان كان يدعيها فلا يصح  
منعه ويستمي منعه مكابرة وان كان مقرونا بدليل فللسائل حينئذ  
ثلاث وظائف المنع والمعارضة والنقض فهنا ثلاث مقالات

### المقالة الاولى

في المنع اعلم ان للسائل منع مقدمة الدليل اذا لم يستدل المعلن  
عليها ولم تكن بديهية جلية ولا يصح منع المدعي حينئذ لان المنع  
طلب الدليل والمطلوب حاصل الا ان يراد منع شيء من مقدمات  
دليله وذات حجاز في النسبة ورأينا من بعض العطاء منع  
المدعى المدلل بسند او لا تسد او لا تسد من مقدمات دليله

### فصل

المنع اما مجرد عن السند او مقرون به والسند ما ذكره المانع

انظر في هذا على المقابلة لان التعريف للماهية  
والانقسام للافراد على ما هو المشهور وحديث  
انما هو الشيء معناه فبما يدعيه عين الاول فاصل  
يعدل عنه فبما يدعيه عين الاول فاصل  
عبد الوهاب

بأن السند اعني بسند يورد نقض المدعى وارجاعه  
المدلل فان كان مراده الجواز في النسبة له سند  
اي في شيء من مقدمات دليله لما ذكر له سند  
يقود نقض المدعى وهو ظاهر  
سعيد



ولا ينقض التعريف بالسند الا اعم مطلقا او من وجه بل المباني لانها مستلزمة للنقض في زعم كونه طلقه المانع وانما عرف السند هنا لانه قصد التعميم سابقا لا يثبت الا في فلا يرد عليه انه تكرار لما سبق

اي في العقل اوجب اذ عقليا فهو اما مفعول فيه او مفعول مطلق واما من جملة تغيير في العقل فافهم نقل عقل عن بحيث التغير جاز فانفس الامم وفيه اشارة الى ان السند من قبيل التصورات وان جواز قبيل انه من قبيل التصديقات بعضهم ع

لزمه انه يستلزم نقض الممنوع ويكفي في الاستناد به جوازه عقلا فقد يذكر على سبيل التجوز كان يقال لا نسلم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا وقد يذكر على سبيل القطع كان يقال كيف وهو ناطق او يقال انما يصح ما ذكرته لو كان غير ناطق وليس كذلك ولما كفي في السند الجواز لا يتوقف صحة المنع على اثبات السند الذي ذكره على سبيل القطع وتسمى المنع الذي سنده هو الصورة الثالثة حللا لان فيه بيان مبني المقدمة الممنوعة والحل هو بيان منشأ الغلط واكثر وقوع الحل بعد النقض الاجمالي وستعرف النقض الاجمالي

### \* فصل \*

الواجب على المعلن عند منع السائل مدعاه الغير المدلل او مقدمة دليله اثبات ما منعه لان هذا مطلوب المانع وذلك الاثبات نوعان أحدهما ذكر دليل ينتج الممنوع والآخر ابطال السند المساوي للمنع لان ابطاله يبطل نقض الممنوع فيثبت عينه

النسائي وذلك لاثبات اعم من ان يكون بذكر الدليل وابطال السند المساوي لنقض الممنوع وحينئذ المراد من اجزاء الممنوع الذي يسقط المنع وبيان المذهب اجزاء الدعي والمنع والادعي والمنع تقريباً

طلبوا موصفا وكل مطلوب شأنه كذلك واجب على المعلن فينقلس لا ما هو المطلوب

لان ابطاله يبطل نقض الممنوع وكل ما يبطل نقض الممنوع فيثبت عينه ولا يبطل بطلان بطلان الممنوع بالولادة



ولذا خصه اعمته مطلقا ومن وجد منه او مماثلة  
له وخص الاولان بالذبح ليجوز الاستناد  
بهما بخلاف الثلاثة الباقية وان نفع المعلل  
ابطال الاعم مطلقا منها سيقدرهم الله

ومخصص فيها بالدليل اذ يجوز العقل قسمان  
وهو النقيض الحقيقي فيكون الاقسام ستة  
بالاحتمال العقلي

لنقيض المنع في نفس الامر وهو  
اما اخص مطلقا من عين المنع  
او مساو له او مرادف لعي  
السند المبين في كلام المناظرين  
غير معلوم قال في التفرير واما  
السند بالا مستقلة فاربعة اقسام  
لان المناظرين والمحققين  
كلام السند المبين لم يوجد في  
في كل منها يقولون في نفس الامر  
لان السند في نفس الامر  
المساوي والاخص لانه لا يأتي  
الابتنع اذ يستلزم نقيض المنع  
عبد الوهاب

١٦

لاستحالة ارتفاع النقيضين وبيان هذا ان معنى مساواة  
السند للمنع وخصيته منه مساواة لنقيض المنوع وخصيته  
منه والسند بالاحتمال العقلي خمسة اقسام المساوي والاخص  
مطلقا والاعم مطلقا والاعم من وجه والمباين وتمثل للملك  
فاذا قلنا هذا الشئ ليس بضاحك لانه ليس بانسان فان قال  
السائل لا نسلم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا فهذا  
سند مساو لنقيض المنوع وهو انه انسان وان قال لم لا يجوز  
ان يكون زنجيا فهذا اخص مطلقا وان قال لم لا يجوز ان يكون حيوانا  
فهذا اعم مطلقا وان قال لم لا يجوز ان يكون ابيض فهذا اعم من وجه  
وان قال لم لا يجوز ان يكون جرا فهذا مباين والمباين والاعم من وجه  
لا يجوز الاستناد بهما ولا ينفع المعلل ابطالهما والاستناد بهما للسائل  
والمساوي والاخص مطلقا يجوز الاستناد بهما لكن لا ينفع المعلل  
ابطال الاخص بل ابطال المساوي واما الاعم مطلقا فلا يجوز

لانه لا يثبت ابطال الاخص وهو  
لانه لا يثبت ان يكون نقيض المنوع  
وهو انه انسان وذا كان يوسف

مطلقا لان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم  
وهو ظاهر لان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم  
لأن احد المتساويين يستلزم الآخر وجودا و  
عدم



أي منه خاصة بالمنع الطارئ على مقدمة  
الدليل أدلة لا يتصور الدليل الاضيقا اذا منع  
المدعى الغير المدلل بدفاعهم

أي تلك الوظيفة والتذكير مبني على ما هو المشهور  
من ان التذكير اذا كانت لازمة للكلمة يجب ان يدفع  
تذكيرها وقتها بشرا او على التاثير والتاثير

على اعتبار ان ليس باثبات المنوع  
باعتبار وصول من وجه  
اي باعتبار ان اثبات المنوع  
عبد الوهاب ع

الاستناد به لكن ينفع المعلن ابطاله لو استند به السائل وأعلم  
لان الام لا يستلزم الاخصى كما مر  
ان المنوع لو كان مقدمة دليل المعلن فللمعلن وظيفة اخرى  
اي مع ذلك المنوع اي تلك الوظيفة والتذكير باعتبار الخبر  
للتخلص عنه وهو اثبات المدعى بدليل آخر وذو الفحام من وجه فاعرف

### {فصل}

وعند اثبات المعلن مدعى او مقدمة بدليل او بابطال السند  
وذلك اذا عارض من السائل ذلك المدعى اذا لم يكن مدعلا او ما عارض من السائل مقدمه دليله  
للسائل ان يمنع شيئا من مقدمات الدليل او لا يبطال ما  
يكن بديهية جلية فاذا منع يأتي فيه التفصيل السابق  
وهو اثبات ما منعه

### {فصل}

منع السائل مقدمة دليل المعلن فلا يضر المعلن وذلك اذا  
ذكر المانع سندا يشتمل الاعتراف بدعوى المعلن كما اذا قال المؤمن  
العالم حادث لانه متغير واثبت الصغرى بانه لا يخلو عن الحركة  
والتسكون فقال الفيلسوف لا نسلم عدم خلوه عنهما لم لا يجوز ان  
يخلو عنهما كما في ان حدوثه فهذا السند فيه اعتراف بحدوث العالم  
اي مسبق بالعدم  
اي عن الكون في آية في مكان واحد  
لا ندرج حدوث العالم فيه اي في دليله

هو ظرف مستقر اما حال من  
هو ظرف المؤخر او من الضمير في  
المتداخر الذي هو للسائل او  
الظرف الذي هو للسائل  
ظرف المؤخر لانه في خبر الوصول  
بالفعل المؤخر

١٦

عبد الوهاب ع

أي مقدمة المعلن فثبت لا  
تفكر في الضمير كما او مقدمة  
المدعى فثبت تفكيره فالإضافة  
على كلا التقديرين لادنى ملازمة  
منه

تلك المقدمات او ذلك الشيء  
والقائمت باعتبار كونه مقدمة  
منه

أي في ان حدوث العالم فيه فان ان حدوث  
ان واحد لا يعلم فيه الحركة والسكون  
وذلك لان كلا من الحركة والسكون  
لا يحصل الا في آيتين لان الحركة والسكون  
في آيتين في مكانين والتسكون كون الجسم في  
آيتين في مكان واحد كما مر عند الوهاب ع



لا إذا جاوز القصب للسائل فالمعلل فيكون  
عن إنبات المطلوب فيقصب في مقدمه السائل  
وهذا يجري القاصصة من الطرفين فيبعد عن  
أظهار الصور أن نعم أن القصب ليس عكابة  
بل هو دأخل في أظهار الصور أن نعم أن القصب ليس عكابة  
على عدم سماعه سدا للبيان البعد عن المطلوب  
بوقوعه من الطرفين ع زادة

لكن لنعم البطلان ولو كان المنع باستلزام  
البطلان غصبا كان المنع مع البطلان  
القتلي غصبا وهو بين البطلان  
عبد الوهاب

### (فصل)

لوا بطل السائل بالدليل المدعى الغير المبرر أو مقدمة دليل المدعى  
قبل أن يستدل المعلل على تلك المقدمة فذا يسمى غصبا لأن الاستدلال  
منصب المعلل وقد غصبه السائل واختلف في أنه مسروع يجب على  
المعلل أن يجيب عنه والمحققون قالوا أنه غير مسروع ومن قال أنه  
مسروع يقول أن للسائل أن يقول إردت المنع مع السند بما ذكرته  
في صورة الأبطال والاستدلال فيستحق الجواب حينئذ البتة قال  
في التوضيح ينبغي لرجكم بفساد مقدمة معينة أن يورد اعتراضه عليها  
على سبيل المنع لا على سبيل الأبطال لئلا يقول الخصم أنه غصب فيحتاج إلى  
الجدل

أي الإرادة بأن يقول لم تمنع  
البطلان بل إردت المنع مع السند  
كما ذكرته في صورة الأبطال و  
الاستدلال وهذا تعليل يمنع  
في المناظرات عبد الوهاب

أجماله الحقيقي ومنع بقوله  
١٨  
حقيقيا أو شبهها فقد غفل  
عن سابق كلامه ولا حقه

أي دعوى البطلان والاستدلال ولذا أورد  
الاستدلال غيب

### (فصل)

الغاية انتهى

الفصب في عرفهم استدلال السائل على بطلان ما صرح منعه فالإعارة  
ليست بغصب لأنه إبطال الدعوى بدليل بعد الاستدلال المعلل عليه  
وليس منع الدعوى بعد الاستدلال عليه صحيحا وكذا النقض ليس

من قبيل عطف العلة على المعلل  
من قبيل عطف العلة على المعلل  
فهو علة للغير المطوية ومن قال  
هذا قياس غير متعارف ذكرت  
كلتا مقولتيه وتبينته أن المعارضة  
إبطال ما ليس منعه صحيحا ونظم  
البيان قولنا وكل ما هو ليس بغصب  
ليس منعه صحيحا فهو ليس بكافه  
فنتج المطلوب فلا يخفى تكافه  
بل فساد فقام مل حق التاج مل  
عبد الوهاب



فينتج الدليل من الشك الثاني ان المنع لا يصح وروده على  
 واحد من الشك من الدليل ويمكن ان يكون دليلا على  
 ما لا يمكن الاستدلال عليه لا يصح منه الدليل  
 لا يصح منه فلا يصح منع الدليل عبد الوهاب

على ما يأتي بيان هذا البحث قبل هو  
 ان يقال ان اريد بالمقدمة الواحد  
 المقدمة التي لا تخل الى المقدمات  
 فلا نسلم المقدمة واحدة وان اريد  
 الواحد الى مقدمة واحدة ولو اعتبرنا  
 تخرج الى المقدمة الواحد والمقدمات  
 بها المقدمة التي لا تخل الى المقدمات  
 فلا نسلم المقدمة واحدة وثبت دليل  
 يمكن ان يكون هذا الدليل صحيحا  
 بان يقال هذا مقدم واحد ولا يخفى فيه  
 دليل ثابت مقدم واحد ولا يخفى فيه  
 شأنه كذا انفسه عبد الوهاب

بغضب لانه ابطال الدليل بدليل ولا يصح منع الدليل لان المنع انما يصح  
 على ما يمكن الاستدلال عليه والدليل لا يمكن الاستدلال عليه لانه مركب من  
 المطلوب من طرف السائل وسبب في بيان هذا البحث في ما شئت في بيان النقض من  
 مقتضين والدليل لا ينتج الا مقدمة واحدة وهذا بحث وستعرف المفارقة  
 في المقالة الثانية

والنقض في المقالة الثانية

(فصل)

اعلم ان السائل قد يمنع تقريب دليل المعلل ومعنى التقريب سوق  
 الدليل على وجه يستلزم المدعى وتقرير منعه انا لان سلم استلزام  
 هذا الدليل المدعى وقد يحمل ويقال لان سلم التقريب او التقريب  
 ممنوع والتقرير انما يتم اذا انتج الدليل عين المدعى او ما يساويه  
 او الاخص منه مطلقا واما اذا انتج الاعم فلا تقرب كان  
 يكون المدعى موجبة كلية وينتج الدليل موجبة جزئية  
 كقولنا كل حيوان انسان دائما

(فصل)

قيل لا يمنع النقل والمدعى الاجاز او معناه لا يستعمل لفظ المنع  
 القائل عضد الدعي في رسالته للاداب غير ذلك لفظ المانع والمناقضة والنقض التفصيل وما يشق منها  
 وما يشق منه في طلب الدليل عليها الاجاز وبيان ذلك

وقيل تطبيق الدليل على المدعى  
 وهو بظاهر اعم من الاول لانه  
 ما يخص بالبرهان لان الاستلزام  
 وغیره فيه وهذا من البرهان  
 والتمثيل لان الامارات والاستلزام  
 الا ان يقال ان المراد من الاستلزام  
 الاستلزام في الجملة او المراد من  
 تطبيق الدليل التطبيق على وجه  
 الشريف قدس سره وبعبارة  
 اخرى تطبيق الدليل على المدعى  
 عبد الوهاب

قوله اذا انتج الدليل عين المدعى كما اذا دعي  
 هذا الانسان فان قلت لانه ناطق وكل ناطق  
 انسان فهو عين المدعى وان قلنا لانه ناطق  
 انسان فكل ناطق هو عين المدعى وان قلنا لانه  
 وكل من هو ناطق هو عين المدعى وان قلنا لانه  
 وان قلنا لانه ناطق فكل ناطق هو عين المدعى  
 منقضي وفي مقتضى حيوان فهو عين المدعى  
 ومن مثل الامم ان ندي كل حيوان انسان  
 ونستدل عليه بقولنا لان كل ناطق حيوان  
 ولا ناطق انسان وهذا مثل ثالث ينتج على  
 المصوب وهو بعض الحيوان انسان



لأنه يجمع هذا النقل ممنوع فافهم  
لأنه يجمع هذا النقل ممنوع فافهم  
لأنه يجمع هذا النقل ممنوع فافهم

أي طلب المطلق بالانحاض عن المضار إليه  
أي طلب نضج النقل في الأول وطلب الدليل  
أي طلب نضج النقل في الأول وطلب الدليل

أي من غير تقييده يكون على المقدمة  
ويجوز أن يكون تقييدها للدليل كما  
تتضمنه أو كما إذا تقييدها للصحة لئلا  
يبدل حقيقة بل حكما حجة

و دخول الفاء في جوابها على  
مذهب ابن مالك لأن وجوده  
إذا كان جملته اسمية وأما الجواب  
فنصحه به في جوابه مطلقا  
لما صح به الفاء في المطول  
٢٠  
محمد السلي  
تراجع

أن المنع في اصطلاحهم طلب الدليل على مقدمة الدليل ولما لم  
يكن النقل والمدعى مقدمة الدليل فقولك هذا النقل ممنوع و  
هذا المدعى ممنوع مجاز عن طلب الدليل مطلقا وأما إذا استعملت  
لفظا آخر في طلب الدليل عليهم فلا مجاز كان تقول لا نسلم هذا  
النقل أو هذا المدعى أو هو مطلوب البيان هذا في المدعى الغير  
المدلل وأما إذا كان مدلا فطلب الدليل عليه بأي لفظ كان  
مجاز في النسبة والمراد طلب الدليل على شيء من مقدمات  
دليله وكيفك هذا البيان هنا علمك الله تعالى ما لم تعلم

(فصل)

لما كان الواجب على المعلن عند منع المانع هو الاثبات  
كما عرفت تفصيله فلا يتقعه منع المنع ومعناه منع صحته  
تقريره لا نسلم صحة ورود هذا المنع لم لا يجوز أن يكون المنوع  
بديهيا جليا وكذا لا يتقعه منع السند الذي ذكره على سبيل القطع

أي صحة وروده لأن المانع لما  
منع شيئا من كلام المصنف كان  
ادعى شيئا أن منعه صحيح ورواه  
والدعوى الضمنية يقبل المنوع  
لأنه ينافي لعدم إثبات المنوع  
وأما منع الدليل ولا معنى لطلب  
الدليل على طلب الدليل المشاهدة  
بمزيد

والاستدلال مطلقا أما بإقامة الدليل  
عليه أو بإبطال السند المساوي أو بالانتقال إلى دليل  
أو بتفصيل الدليل أو بالانحاض إلى دليل  
أو بتفصيل الدليل أو بالانحاض إلى دليل



مطلقاً شيئاً من كلامه وكل ما لا يوجب إثبات ما يؤيده  
المنع لا ينفذ المعلن منع المنع ومنع ما يؤيده  
المنع لا ينفذ المعلن منع المنع ومنع ما يؤيده  
المنع لا ينفذ المعلن منع المنع ومنع ما يؤيده

وكذا لا ينفذ منع صلاحية السند للسندية  
ان منعها صحيح لان المانع لما ذكر السندية  
ادعى صلاحية سنده للسندية والدعوى لا ينفذ  
ادعى الصلابة يصح منعها

قال الشارح الحنفى منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات  
المقدمة الذى يجب على المعلن عند منع المانع انتهى وكذا لا ينفذ  
منع صلاحية السند للسندية مستنداً بعمومه وكذا ابطال  
صلاحية السندية مستنداً بعمومه وكذا لا ينفذ ابطال عبارة  
المانع تحتها القبر القانون العرفى فاشتغال المعلن بهذه الاعتراضات  
انتقال منه الى بحث آخر يجب على السائل دفعه فان كان اشتغاله  
بها بدون اثبات ما منعه السائل فقد عجز عن اثبات مدعاه فافهم  
فيه وانتقل الى بحث آخر نفع المعلن ابطال المنع مستنداً  
عليه ببداهة المنوع بديهية جلية وهذا بمنزلة اثبات المنوع  
وكذا ينفذ ابطال المنع بدعوى ان المنوع مسلم عند المانع  
لكن هذا جواب الزامى جدلى لا تحقيقى فلا يصح عند ارادة  
اظهار الحق والمانع ان يدعى الجوع عن تسليم ما سلمه عالم  
بديهياً جلياً

المقالة الثانية

اقول الاظهر ان ابطال صلاحية  
السند للسندية مفيد وليس  
بالمتعارف الى بحث آخر اذا سلم  
لا يمنع شيئاً بسند عادة لا ينفذ  
منه ان ذلك السند يستلزم له  
المنوع ولو علم المنع فيكون اعتقاد  
بمنعه ذلك المنع فاذن لا  
الاستلزام لو منع ثانياً يحتاج  
الى اثبات ثانياً فقدم بعمومه

٢١

وطريق الاستدلال ان يقال  
بابطال المنع وكل يدعى جلي  
اثبات فالمنع ثابت وهو  
تقريره من الاستدلال بان يقال  
اذا كان منه باطلاً كان المنع ثابتاً  
لكن المقدم حق والثاني مثلاً  
عبد الوهاب

اي عند منعه وحاصل هذا ان  
المنوع وتقريره ان ما منعه ثابت  
عندك عند منعه لان مسلم عندك  
من قبل وكل مسلم عندك من قبل  
فهو ثابت عندك عند منعه عندك  
منعه ثابت عندك عند منعه عندك  
عبد الوهاب

دفعوا ان هذا المنع باطل لان ما ورد على  
اليدى الجلى او على ما هو مسلم عندك وكل  
مانع مثلاً كذا فباطل  
عمرزاده



وَأَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ عَطْفُ مَا ادَّعَاهُ أَوْ مِثْلُ مَا ادَّعَاهُ  
عَطْفُ عَلَى النَّقِضِ

بِأَن يَقَالَ هَذَا الشَّيْءُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ وَإِنَّمَا  
أَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى أَنَّهُ لَا إِنْسَانِيَّةَ ذَلِكَ الشَّيْءِ  
وَأَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ مِنْ الْجَوْرِ بِإِنْسَانٍ وَإِنَّمَا  
بِأَن يَجْعَلَ وَلَا شَيْءَ مِنْ الْجَوْرِ بِإِنْسَانٍ وَإِنَّمَا

أَيَّ إِنْسَانِيَّةَ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَهُوَ النَّقِضُ  
بِأَن يَقُولَ أَنَّهُ غَائِبٌ وَكُلُّ غَائِبٍ  
إِنْسَانٌ فَذَلِكَ الشَّيْءُ إِنْسَانٌ  
بَعْدَ الْوَجْهِ

وَهُوَ الْمَسَاوِي بِأَن قَالَ أَنَّهُ  
مُنَجَّبٌ وَكُلُّ مَنْجَبٍ غَائِبٌ بِالْقُوَّةِ  
مِنْهُ

وَهُوَ الْأَخْضَى بِأَن قَالَ أَنَّهُ إِنْسَانٌ  
مِنْ بِلَادِ الْخَيْبَةِ وَكُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ  
بِلَادِ الْخَيْبَةِ فَهُوَ زَنْجِي مِنْهُ

٢٢

يَقُولُ بَنِي خِلَافٍ مَدْعَاكَ وَهُوَ  
هَذَا الشَّيْءُ مَنْجَبٌ وَكُلُّ مَنْجَبٍ  
إِنْسَانٌ أَوْ غَائِبٌ أَوْ زَنْجِي بِالْقُوَّةِ  
وَلَا يَجُوزُ لِلْسَّائِلِ أَنْ يَقُولَ وَإِنْ  
ثَبَتَ أَوْ أَنَّ صَدَقَ بَدَلُ وَإِنْ  
فَمَا كَانَ اسْتَدْلًا مَعَ قَطْعِ الْإِلَاحِ  
التَّاقِضِ بِمِرَادِهِ

فِي الْمَعَارِضَةِ وَهِيَ اثْبَاتُ السَّائِلِ نَقِضِ مَا ادَّعَاهُ الْمَعْلَلُ وَأَسْتَدِلُّ  
عَلَيْهِ أَوْ مِثْلُ مَا ادَّعَاهُ نَقِضُهُ أَوْ الْأَخْصَ مِنْهُ كَانَ ادَّعَى الْمَعْلَلُ أَنَّ  
شَيْءًا وَأَسْتَدِلُّ عَلَيْهَا فَعَارِضَةُ السَّائِلِ بِإِثْبَاتِ إِنْسَانِيَّتِهِ أَوْ بِإِثْبَاتِ  
ضَاهِكِيَّتِهِ أَوْ بِإِثْبَاتِ أَنَّهُ زَنْجِي فَلِلْسَّائِلِ عِنْدَ ارْتَادَةِ الْمَعَارِضَةِ أَنْ  
يَقُولَ لِلْمَعْلَلِ دَلِيلُكَ وَإِنْ دَلَّ عَلَى مَا ادَّعَيْتَ لَكِنْ عِنْدِي مَا يَنْقِي مَا ادَّعَيْتَ  
وَدَفَعَ الْمَعْلَلُ الْمَعَارِضَةَ أَمَّا مَنَعَ بَعْضُ مُقَدِّمَاتِ دَلِيلِ الْمَعَارِضِ  
أَوْ بِإِثْبَاتِ فُسَادِ دَلِيلِهِ وَهُوَ النَّقْضُ وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ النَّقْضِ وَأَيُّهَا  
الدَّعْوَى بِدَلِيلٍ آخَرَ وَهُوَ الْمَعَارِضَةُ عَلَى مَعَارِضَةِ السَّائِلِ وَفِي كَوْنِ  
هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ دَافِعَةٌ لِمَعَارِضَةِ السَّائِلِ نَحْتُمْ أَنَّ الْمَعَارِضَةَ  
تَنْقَسِمُ إِلَى الْإِعَارِضَةِ فِي الْمَدْعَى وَهِيَ أَنْ يَثْبُتَ السَّائِلُ خِلَافَ مَدْعَى  
الْمَعْلَلِ بَعْدَ اثْبَاتِ الْمَعْلَلِ مَدْعَاهُ وَإِلَى الْمِيعَارِضَةِ فِي الْمَقْدَمَةِ وَهِيَ أَنْ  
يَثْبُتَ السَّائِلُ خِلَافَ مَقْدَمَةِ دَلِيلِ الْمَعْلَلِ بَعْدَ اثْبَاتِ الْمَعْلَلِ تِلْكَ الْمَقْدَمَةُ

(فصل)

قَوْلُهُ أَمَّا مَنَعَ بَعْضُ مُقَدِّمَاتِ دَلِيلِ الْمَعَارِضِ  
أَوْ بِإِثْبَاتِ فُسَادِ دَلِيلِهِ وَهِيَ لَا يَنْفَعُ الْمَعَارِضِ  
الْمَعْلَلِ فِي الْمَعَارِضَةِ بِالْقَلْبِ إِذَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَعَارِضَةَ  
تَحْتَ عَيْنِ دَلِيلِ الْمَعْلَلِ فَتَمَلُّ فَلَا يَنْفَعُهُ إِلَّا الْمَعَارِضَةُ  
عَلَى الْمَعَارِضَةِ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهَا دَافِعَةً تَامِلُ مِنْهُ



والكفاطة قياس فاسد أما من جهة الصور  
فأما من جهة الصور فإعلم فسط من  
الجهة والكيف والكم المطلوب وبعض  
القياسات المتبعة في الماديات بأن يكون بعض المقدمات  
الشرائط المتبعة في الماديات بأن يكون بعض المقدمات  
الشرائط المتبعة في الماديات بأن يكون بعض المقدمات

من القضاء بالنظرية او على نوع واحد منها  
مما ذكره المستدل بها على جميع  
النظريات مثل ان الشيء ممتد  
المستدل بها

مثال المفالطة المستدل بها  
النظريات مثل ان  
ومثال المفالطة المستدل بها  
على نوع واحد من النظريات  
مثل ان يقول مثلاً انما اجتمع  
التقويضان تحقق احدهما وكلها  
اجتمع التقويضان تحقق الآخر  
ينتج من الشكل الثالث موجبة  
بجسدية لزومية بمزاده

وكل منهما تنقسم الى ثلاثة اقسام لان دليل المعارض ان كان عين  
والمعارضة بالقلب أو المعارضة بالمثل والمعارضة بالغير فيصير الارقام ثلثة <sup>١</sup> <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥</sup>

مثاله قول الحنفى الماء الذى يبلغ  
٢٣

[illegible]

هذا القياس استلزام تقديره ان كان وجود  
الشيء المسمى استلزام وجوده وعدمه المطلوب  
او عدمه ثابتا ثبت المطلوب الاستلزام على  
البناء وقد تقدم ابراهيم الفقيه الاستلزام على  
الملازمة لان قولها ايها ما كان اشارة اليها  
منها



فما لم يكن المقدم حق فكذا فالبدل منه  
وجوده وعدمه قدم العالم ثابتا لان العالم  
لان يقول الفيلسوف اذا كان الشيء الذي يستدل

لو كان العالم قديما لم يكن الشيء الذي يستدل  
بالاثر لان العالم ليس بقديم ثابت  
فان قيل لان العالم قديم ثابت  
لان قوله لا بد من وجوده  
فان قيل لان قوله لا بد من وجوده  
فان قيل لان قوله لا بد من وجوده  
فان قيل لان قوله لا بد من وجوده

عصام في شرح الآداب العسدي ومثاله ان يستدل المعلل على مدعاه  
بمغالطة عامة الورود في عارضه السائل بايراد تلك المغالطة  
على نقض مدعى المعلل بصورة اخرى غير ما اختاره المعلل

المقالة الثالثة

في النقض وقد يقيّد بالاجمالي ومعناه ان يدعى السائل بطلان  
دليل المعلل مستدلا بانه جار في مدعى آخر مع تخلف ذلك المدعى  
عنه وكل دليل هذا شأنه فباطل لان الدليل الصحيح لا يتخلف عنه  
المدعى لان المدعى لازم له وبطلان اللازم يدل على بطلان المطلوب  
كان قلنا للفيلسوف المستدل على قدم العالم بانه اثر القديم انه جار  
في الحوادث اليومية مع انها حادثة بالبداهة ولا يجاب عن هذا  
النقض بمنع الكبرى بل بمنع الصغرى ولما كانت الصغرى مشتملة  
على مقدمتين بمنع الجريان تارة والتخلف اخرى وقد يستدل الناقض  
على بطلان دليل المعلل بانه مستلزم للدور او التسلسل وهو محال

والنقض لا يراد به المناقضة الا  
اذا قيد بقدر التفصيل ومعنى كونه  
اجماليا ان بطلان الدليل راجع  
فما لم يكن بطلان مقدمته من مقدماته  
كان ابطال الدليل اجماليا  
عبد الوهاب

٢٤

وخاصة ان المدعى لازم للدليل  
وكل لازم للدليل فالمدعى يدل  
على بطلان الدليل لان الدليل  
بطلانه على بطلان الدليل  
ما يدل بطلانه على الدليل  
لا يتخلف عنه الدليل عنه  
نتج ان المدعى لا يتخلف عنه  
الدليل الصحيح لا يتخلف عنه  
فالمدعى وهو المطلوب  
عبد الوهاب

اي وهو محال وهذا تفصيل آخر وهو ان يقال انه  
مستلزم للدور او التسلسل وكل ما يتلزم به فهو محال  
مستلزم للدور او التسلسل في الصغرى فلا تسلسل الكبرى  
وان اردت المطلق فلا تسلسل

اي مثلا وكذا سائر الحالات كما جتمع  
النقيضين وارتقاها الى غير ذلك







ويكن ان يجاب عنه من الجواب مستند بان  
 لقد سبق مدخل في العلية ونحن نبتل سندره  
 بطريق من الطرق  
 عبد الوهاب

قال الحق النقض ان افاض الله علينا بركاته  
 وهو ان يكون اللفظ اذاعا على اصل الراد ولا  
 يكون اللفظ الزائد متعينا  
 من الاليجان والاختصار واستدل  
 اللفظ القريب والجل وغيرهما

بانه جار في تزوج امرأة غائبة لانها مجهولة الصفة مع انه صحيح فقد جاز  
 اي دليلك  
 عندك مع تخلف الحكم عنه وكل دليل هذا شأنه فباطل  
**(فصل)**  
 في المبيعة

من المربكات التامة والتامة قصة في اي مشوب بعض الفاظ الدليل وغيره ولا يكون مفسدا للمعنى والمحشود مع لا  
 لا ينقض الدليل وغيره بالاشتمال على التطويل او الاستدراك  
 اي حسن ما ذكر من الدليل وغيره  
 او الخفاء الى غير ذلك مما ينزل حسنه فلا يصح لاحد المناظرين  
 اي دليل  
 ان يقول للآخر ان ما ذكرته باطل لان المعنى الذي ادّيت به بما  
 اي بعبارة احسن من تلك العبارة وهي هذه العبارة  
 ذكرته من العبارة يصح اداعه باحسن منها وانما لا يصح ذلك  
 النقض لان وجود الطريق الراجح لا يوجب بطلان المرجوح  
 وانما لا يصح الاعتراض بيد على حسن العبارة ويسى هذا  
 الاعتراض تعيين الطريق وهو ليس من دأب المناظرين وهنا  
 دلائل عندك وتعرفنا نظما ودلولا عندك حقيقيا  
 في بيان المناظرة الجارية في العبارة  
 استثناء وهو ان يكون التعريف اخفى من المعرف يبطله كما عرفت

يقع النقض باحد هذه الاشياء  
 غير صحيح لان نقض بوجود الطريق  
 الى الراجح ووجود الراجح لا يوجب  
 بطلان المرجوح بل يوجب من غير النقض  
 النقض باحد هذه الاشياء نقض  
 على الراجح بطلان المرجوح ونقض  
 اليها قولنا وكل نقض على الراجح  
 بطلان المرجوح غير صحيح  
 عبد الوهاب

٢٦

اي في مقام الحكم بان ما ذكر لا  
 ينقض به ذات الدليل وغيره

**(فصل)**

قد ينقض العبارة ومعناه دعوى بطلانها مستدلا بمخالفاتها  
 قانون اللغة والصرف والتحويل يجاب عنه بمنع مخالفتها  
 اسائل

شواذ كانت عبارة التعريف  
 سواء كانت او الدليل او غير ذلك  
 او انقسام او التعريف الخاطب  
 وهي اللفظ وكسرها المعنى اليه  
 ومن اللفظ والمخاطب من اللفظ  
 منه الى المعنى والخط المعبر ان اللفظ  
 ولا بعد تعينه والكتاب من العيان  
 منه الى اللفظ ويمكن ان يكون تعالى ان كنتم  
 اليه كذا قبل التفسير فعمله تعالى ان كنتم  
 بمعنى انفسهم ونسب اللفظ اليه لا يفسد  
 للرفق بالسماع  
 عبد الوهاب



إشارة إلى ما سبق منه وهو أن هذا إلى آخره  
إذا كان بدون أثبات ما منعه المانع فالمعطل

بأنه أربعة وذلك أن النقض في اللغة الفلك والتفنن  
البيت وفي العرف إبطال القول وتقسيم وهو  
أنه نقض المدعى وهو إبطاله بدليل فقلت إن لم يكن  
نقض ذلك المدعى مدالا فذا معارضه عند  
مدالا فذا غصب غير مسموع اتفاقا  
والقسم منه

مستند بمذهب من مذاهب أهل العربية يصح عليه تلك العبارة  
وقد أثبتهم أن ناقض العبارة مستدل ومعناه أن الاعتراض على العبارة  
بمخالفتها القانون العربي لا يصح على طريق المنع لكن هذا النقض  
لا ينفخ المعلل عند منع المانع متعاه أو مقدمة دليله بل هو انتقال  
منه إلى بحث آخر فقطن وبالجمله أن النقض أربعة نقض التعريف  
ونقض التقسيم ونقض الدليل ونقض العبارة وأما طلب الدليل  
على المدعى والمقدمة فلا يسمى نقضا مطلقا بل نقضا تفصيليا

بأنه ان قولك هذا الإنسان رومي  
فذلك هذا الإنسان رومي  
أعلم أن المركب مطلقا يطلق  
على معنيين أحدهما المجموع والآخر  
من حيث هو مجموع والأخرى  
في المركب مثلا جاءني زيد مركب  
بالمعنى الأول وزيد أو جاءني  
مركب أي داخل في المركب بالفتح  
الثاني وكذا سائر المركبات  
الناقصة والمركب هنا  
المعنى الثاني

(فصل)

أعلم أن المركب الناقص إذا كان قيد القضية فذا تصديق  
معنى فيرد عليه المنع كان تقول هذا الإنسان رومي فللسائل أن  
يمنع روميته فقط فان ثبت روميته بدليل فللسائل أن يمنع  
مقدمة ذلك الدليل ويعارضه وينقضه والمتفطن لا يخفى عليه  
ذلك وإذا لم يكن قيد القضية كان قال أحد غلام زيد وخمسة عشر

فإن الرومي وقيد دائما مركب  
فإننا نقض الكلام به وهو غير ذلك  
الرومي والانسان قيل فإن مجموع  
النقطة بينهما مركب ناقص  
أى ذلك القضية لعدم احتياجهما  
هذا رومي وقس عليه غير ذلك  
فيله لأن النسبة انتهى ولا يخفى  
على القضية فتأمل

أي لا يخفى عليه الجواب في كل منها كالبحث في التصديق  
عبد الوهاب



في بيان الاصول المقبولة وغيرها علم ان النسبة  
ومقدمات الادلة التيها لا بد ان تكون  
مسئلة في الظاهر عند الخصمين والا فلا يكون  
الجواب مسموعا  
في دفع الناقض وقد عرفت ان المركب الذي هو قيد  
لا ينافي قبل المنع  
او المرفوف او القاسم بخلاف مسلم عنده فذلك  
الجواب جواب تحقيق وان لم يكن صحيحا  
عند السائل ولم يكن صحيحا في نفس الامر  
عبد الوهاب

فلا يعترض عليه بشئ الا بما خلفه ذلك اللفظ القانون العربي اذا خالف

### {فصل}

واذا اجاب المعلن عن اعتراض السائل بجواب مبني على ما سله السائل  
بان يثبت ما منعه السائل بدليل مشتمل على مقدمة مسئلة عند السائل  
مع علم المعلن بان الذي سلمه باطل فذا جواب الزامي جدلي لا لتحقيقي  
وليس الغرض منه اظهار الحق بل الزام الخصم فقط وكذا اثباته  
بمغالطة مع علمه بانها مغالطة فلا ينبغي للمعلن ذلك الجواب الا  
اذا كان الخصم متعنتا اي طالبا لذلة المعلن لا طالبا لاثبات الحق  
والجواب لتحقيقي هو الجواب الذي بناء المعلن على ما علم حقيقته  
لكن السائل اذا سكت بحيث يثبده يحصل له الا لزام فان منع ما  
سلمه من قبل فله ذلك اذ له ان يدعي التردد بعد الجزم ما  
لم يكن ما سلمه بديها جليا ولذا ان المانع لا مذهب له

### {فصل}

وان كان يبي باطلا في نفس الامر  
اما اذا لم يعلم المعلن بطلان ما سلمه  
فاما اذا لم يعلم حقيقته او لا يعلم  
حقيقته ايضا فان علم حقيقته فهو  
واخلافه في التحقيق وان لم يعلم  
حقيقته فهو داخل في الا لزام  
ولم يكن مسل المعلن با حدة طرفه  
ليس بجواب موجد

28  
والصواب اي هذا الجواب ليس  
بتحقيق لان هذا الجواب ليس  
منه اظها الصواب ولكن ما هو  
كذلك ليس بتحقيق بل جدلي

فقط وهذا ما قاله واظهار  
المعلن او المعلن او القاسم لا  
الناقض او المعارض مستند  
او مستند يمنع مقدمة ذلك  
متن

فيما سلمه اي ما عدا الجزم بقوله بعد الجزم ايضا  
فيشمل الجزم والظن وقيل اي الشك وان يدعي الظن  
متن



أي بيان صحة إذا لم تكن صحته بدورها جليا  
أو معلوما أو مسلما عند الطالب لا بد عليه شيء من الوظائف  
والنقل يعني أن النقل لا بد عليه من شيء من الوظائف  
من حيث لا يتبين الصحة أو ما الثاني فلا بد من النقل  
لأنه لا يتبين الصحة أو ما الثاني فلا بد من النقل  
لأنه لا يتبين الصحة أو ما الثاني فلا بد من النقل

أي مطابقة نسخة النقل للواقع  
أي استدللت من عند نفسك  
بان صحة النقل بان تقول قال الامام  
عليه السلام واظب عليها او  
قلت بعد النقل هذا النقل صحيح  
او نقلته لئلا يبدى بعض مقالته  
متم

شعر لشرع في بيان المناظرة على تقدير النقل ان كنت ناقلا فان لم يلتزم  
عطف على الشرع في اول الكتاب  
صحة النقل فلا يرد عليك الا اطلب تصحيح النقل وهذا معنى منع  
النقل فلك ان تثبت نقلك باحضار كتاب مثلا وان التزمت صحته معنى  
وهذا لا يتصور في المفرد والانشاء فيرد عليك الانحاث السابقة الا ان  
يجب الايمان به ومن التزام صحته حكمك عليه بانه صحيح او تقوية مقالته

{خاتمة}

شعر ان البحث بين المعلن والمسلل اما ان ينتهي الى عجز المعلن  
اي بعد الفراغ من المناظرة وهي احدى اوجه وقيل ما عطفة ولا بحثي ضمني  
عن دفع اعتراض السائل او الى عجز السائل عن الاعتراض على جواب  
المعلن اذ لا يمكن جريان البحث الى غير النهاية وعجز المعلن يسمى في العرف  
افحاما وعجز السائل يسمى اذ لا يمكن ان افحما السائل المعلن ويقال الزم  
المعلن السائل ويقال المعلن مفهم والسائل ملزم بفتح ثانيا والآخر  
فاضافة الافحام الى المعلن اضافة المصدر الى مفعوله وكذا  
الزام السائل ثم ان السؤال قد يكون بمعنى الاعتراض وذا سوال

أي يستمر لا تحتل المطابقة ولا  
أي في المركب الناقص الذي  
ليس يقيد المركب التام لعدم  
المطابقة في نسبه بخلاف الذي  
الناقص الذي هو قيد له كما مر  
فالمراد بالمفرد ما ليس بجمله  
المقابلة عبد الوهاب

الان يجب الايمان به وهو قول  
اسم تعالى وقول رسوله صلى الله عليه وسلم  
تعالى عليه وسلم فلا يرد على من  
اعتراضه لكن يرد على من يرد على من  
متم

فلا يرد ان الافحام يكون عبارة عن اسئلة  
المعلن فيكشف يكون عبارة عن عجز المعلن  
عبد الوهاب



وهو ظاهر  
فبقي المدعى بلا دليل وكذا لو كان الدليل منقوضا  
اذللت لان لو كانت المقدمة ممنوعة لكانت خفية  
واللغز يغفل خفا والم ولو كانت خفية لكانت

على زمان قبل زمان اجاز لك وكل لفظ شاذ  
كل اذا قال المعلن ضرب فلما مضى لا يرد  
لما فعل ماضى ونقض السائل دليله  
لنفس وهو محال ولا دليل يستلزم  
الحال فهو محال فان المعلن هنا  
دليل اخر وهو ان ضرب بدل  
بشيء وضعا على زمان مقدم وكل  
لفظ شاذ كذا فعل ماضى

المناظرين وقد يكون بمعنى الاستفسار الاستفسار عن معنى  
اللفظ أو عن وجه التركيب أو عن تفصيل الجمل وهذا ليس داخلا  
لعدم صدق تعريفه عليه أي ملو به أي بالسؤال الذي بمعنى الاستفسار سجد  
في المناظرة والكشاف مشحون به ولا بأس بذلك عند خفاء المسؤل عنه

### {فصل}

اعلم ان حاصل منع مقدمة الدليل ونقضه ابقاء دعوى المعلن  
بلا دليل وليس حاصل نقضه ابطال الادعوى المعلن اذا الدليل  
ملزوم للدعوى ولا يلزم من ابطال الملزوم ابطال اللازم  
اذ يجوز ان يكون له ملزوم آخر لجواز عموم اللازم فيجوز ان يكون  
للمدعى دليل آخر وكذا حاصل المعارضة المساقطة اعني ان يسقط  
ويبطل دليل المعلن وبالعكس اذ الدليل الصحيح لا يدعى  
خلافه بل لا يبق في يد المدعى المعلن بلا دليل فليس حاصل المعارضة  
ايضا ابطالا لدعوى المعلن فاقرى الاعتراضات ابطال المدعى  
الغير المدلل بدليل وان سمي ذلك غصبا واسلمها المنع اذ لا يجب له

أي بسقط ويبطل دليل المعلن  
دليل المعارض وذلك لان المدعى  
لازم والدليل ملزوم ويبطل الملزوم  
بطلان لازم فكان المعارض  
يقول ان دليلي ابطال دعواه  
س  
فيبطل دليلك لان بطلان  
اللازم يدل على بطلان الملزوم  
وكان المعلن يقول ايضا ان دليلي  
ابطال دعواك فيبطل دليلك الذي  
ابطلت دعواك اعلم ان ما اعترض  
عارضته به هو دعوى المعلن  
المعارض هو دعوى المعلن صوري  
وكل ما اتجه دليل المعلن  
المعلن

وكذا ابطال التعريف ونقض المنع بسند قطعي ثم بسند  
ثم المعارضة ثم النقض ثم المنع بسند قطعي ثم بسند  
جواز ثم بلا سند

على انتم اجتماع النقيضين ودليل  
والا لنتم دليل على خلاف مدلوله  
المعلن يدل على خلاف مدلوله  
دليل ينتج من التمثل الثاني ان  
دليل المعارض ليس بدليل صحيح لوله  
دليل المعارض اذ على خلاف مدلوله  
دليل من الثاني ايضا دليل المعلن ليس بدليل  
صحيح



وأدعها في إظهار الصواب أيضا إذا لا يجب على  
المعلل إلا الأثبات وعند الأثبات يظهر الصواب  
بمختلف سائر الوظائف عبد الوهاب ع

وهو من قبل عطف العلة على المعلول يعني يجب  
على المستفيدين الاستغفار لأنه شكر وهو واجب  
عليهم لأن من لا يشكر الناس لا يشكر الله عجب

أي عن جميع ما يصفه أعداؤه من  
التقايص أي من عا يصفون  
من التقايص ومنصف جميع الكمال  
والخصايص ليس له كمال منتظر  
عبد الوهاب ع

مستأد وخبر أي السلام على الذين  
أرسلوا لتبليغ الأحكام سواء كانوا  
رسلا أو أنبياء عبد الوهاب ع

سند ولا دليل ومن أراد الاستقصاء في فن المناظرة فجليبر رسالتنا  
المعمولة لتقرير قوانين المناظرة ويجب على المستفيدين احسن الله  
تعالى ارشادهم عن أحدهما ان يستغفروا ولوالدي ويدعونا  
بالجنة والنعم الباقية ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله والحمد لله  
الذي بعزته وجلاله تم الصالحات وسبحان رب العزة  
عما يصفون \* وسلام على المرسلين \* والحمد لله رب العالمين \*

تم بيد الكاتب حسن ولد الحاج إبراهيم الداغستاني  
الغزنوي في ٢٣ من ربيع الأول ١٣٢٥ هـ  
من هجرة النبي صلى الله تعالى عليه  
وعلى آله وصحبه وسلم

م  
م  
م  
م  
م



**اعلم** انه يلحق لمن اراد الشروع في علم على وجه الكل ان يعرف مباديه العشرة  
 ليكون على نشاط في تحصيله وهي المجموعة في البيتين \* الحدود والوضع في الواضع \*  
 الاسم الاستعداد حكم الشارع \* تصور المسائل الفضيلة \* ونسبة الفائدة الجميلة \*  
 وتعريف الفن باعتبار الجهة الوحدة الذاتية علم يعرف به صحيح الدفع وفاسده  
 وباعتبار جهة الوحدة العرضية قانون يحفظ برعايته عن الخطا في البحث وموضوعه  
 النوع الثلاثة مع الاجوبة وواضعه لم نقف عليه واسمه المناظرة ويسمى ايضا  
 علم الصناعة وصناعة التوجيه والآداب وآداب البحث واستقاده من كلام القدماء  
 الأئمة وحكم الشارع فيه انه فرض كفاية والتفصيل في عمرزاده ومسائله نخرج قولنا  
 المنع موجه والمعارضة موجهة وقولنا المنع مجرد اومع السند وقولنا المخرج كاف  
 والمنع مع السند اقوى والسند يكفي فيه الجواز الى غير ذلك المذكور واذا اردنا اخراج  
 جزئي المسئلة نحصل كبرى لصغرى سهلة الحصول بان يجعل جزئي موضوع المسئلة  
 التي هي المنع موجه مثلا وهو قولنا مثلا في منع تغير العالم لانه المتغير موضوعا  
 وموضوع المسئلة وهو قولنا المنع محولا ليحعل صغرى كلية فنقول قولنا لانسلم التغير  
 منع على مقدمة الدليل النظرية لم يستدل المعلن عليها وكل منع هكذا موجه فهذا  
 المنع موجه واذا اردنا ارجاع مسئلة فلا نية الى المناظرة نحصل من طرف التعريف  
 كبرى لصغرى سهلة الحصول بان نقول كل مسئلة لها دخل في معرفة صحيح الدفع  
 وفاسده فهي من المناظرة فيجعل جزئي موضوعها وهو قولنا مثلا المنع موجه موضوعا  
 وموضوعها وهو قولنا مسئلة لها دخل محولا فيقال المنع موجه مسئلة لها دخل اة  
 وكل مسئلة لها دخل اة فهي من المناظرة فنقولنا المنع موجه من المناظرة وفضيلته  
 بعد سبعة من العلوم التوجيه والتفسير والحديث والفقه والاصول والفن  
 والصرف ونسبته كمنطق فكل ان الاول يحفظ عن الخطا في فهم كلام العرب  
 والثاني يحفظ عن الخطا في الفكر كذلك هذا يحفظ عن الخطا في البحث وقائده  
 العصمة فيه  
 ابوبكر التلوي  
 والمفهوم من الطبقات ان ابا حنيفة اول من وضع بحث المناظرة مع اصحابه بمطاهر  
 وفي سعة المطالع ان واضعه ابو زيد رحمه الله امير حان السلطى  
 واعلم ان موضوع هذا الفن هو الابحاث من حيث التوجيه اذ الابحاث فيه من كيفية  
 الابحاث وصفاتها الذاتية من هذه الخبيثة في مسعودى  
 أي المنع والمعارضة والنقض منه